جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .
المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
عنوان المداخلة	مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	
الإسم واللقب	زين يونس	الحاج أحمد فوزي
المؤهل العلمي	دكتوراه	طالب دكتوراه
الوظيفة	استاذ محاضر -أ-	أستاذ
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة الوادي	جامعة الوادي
ملاحظات		

مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية لأية دولة سواء كانت متقدمة أو نامية فهي تتميز بقدرتها العالية على تنمية الدخل وتوفير فرص العمل، ونظرا لأهميتها فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية معايير محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت الحالي أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل بنية اقتصادية لا يستهان بها في الجزائر. ولقد حاولنا في هذه الدراسة معرفة ماهية المؤسسات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, من خلال التعرف على معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك أهدافها وخصائصها. كما تطرقنا ايضا الى دراسة معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها التاريخي ومصادرها وكذلك أهدافها، وتطرقنا الى امكانية تطبيق هذه المعايير في الجزائر والفائدة المرجوة منها. والاستفادة من المزايا التي يحققها تطبيق المعايير المحاسبة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن الضروري توفير بيئة محاسبية ملائمة لتبني تلك المعايير. لذا قمنا بطرح الإشكالية التالية :

ماهي المزايا التي تستفيد منها الجزائر من تطبيق معايير المحاسبة الدولية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم التطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معايير تصنيفها، اهدافها وخصائصها

المحور الثاني: معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: امكانية معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التطبيق، الجزائر، المزايا.

المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

انتشر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتشارا واسعا في مختلف دول العالم, إلا أن الغموض وعدم الرؤية مزالا قائمين في تحديد معنى هذا النوع من المؤسسات رغم أهميتها. حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا مهما وكبيرا من النشاط الاقتصادي, وهي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبيرة بل تعتبر هذه المؤسسات مدخلا تكميليا لعدد كبير من المؤسسات الكبيرة.

اولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- تعريف الاتحاد الأوروبي

في سنة 1996 قام المجمع الأوروبي بتحديد تعريف الجديد لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:[1]

-تشغل أقل من 250 عامل.

-أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو.

-والتي تراعي مبدأ الاستقلالية، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25 %.

2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

نتيجة لعدم وجود تعريف قانوني محدد ودقيق, فإن وزارة الصناعة والطاقة في الماضي كانت تعتبر أن كل المؤسسات الخاصة والعمومية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة باستثناء المؤسسات الوطنية الكبيرة. ومنذ ذلك التاريخ لم تكن هناك محاولات تذكر لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم إنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993 , ومن أجل الانسجام مع المعطيات الجديدة وخاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع المتوسطي وكذلك توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 ومحاولات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وجدت الجزائر نفسها مجبرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع من المؤسسات, لقد أخذ القانون الجزائري بنفس التعريف المطبق في الاتحاد الأوربي, حيث اعتمد في تعريف هذا النوع من المؤسسات على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث اشارت الجريدة الرسمية: [2]

- المادة الرابعة: يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بانتاج السلع و /أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 عامل ورقم اعمالها السنوي يتجاوز 02 مليار دينار او الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و500 مليون دينار.
- المادة الخامسة: اشارت الى تصنيف المؤسسة المتوسطة بانها تلك التي تشغل ما بين 50 و500 عامل ورقم اعمالها يتراوح بين 200 مليون دينار – 02 مليار دينار او الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 – 500 مليون دينار.
- المادة السادسة تصنف المؤسسات الصغيرة بانها التي تشغل ما بين 10 -49 عامل، ورقم اعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار او الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون.
- المادة السابعة: تصنف المؤسسات المتناهية الصغر او الصغرى الى تلك التي تشغل ما بين 1 – 9 عامل وتحقق رقم اعمال اقل من 20 مليون دينار، او الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار.

ثانيا: **معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

من بين المعايير الكمية الاكثر استعمالا في التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الحجم، حيث يمكن الاعتماد عليه في مختلف الدراسات للحصول على نتائج محددة بسهولة، بالإضافة إلى ذلك فانه توجد معايير اخرى نوعية تسمح بإبراز خصائص كل نوع من المؤسسات وهي:[3].

1-1-المعايير النوعية : تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع عن الكبيرة من حيث:

- تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد.
- أن يكون إنتاجه محلياً، وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيراً نسبياً.
- احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة، كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية
- احتياجه لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم ، فالتخصص الإداري قليل نسبياً.
- مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال.

1-2- المعايير الكمية : وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها **المعيار الأحادي** كمعيار العمالة ، ومعيار رأس المال، ومعيار حجم أو قيمة الإنتاج والمبيعات ، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو **المعيار الثنائي** كمعيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها، وأخيراً **المعيار المركب** الذي يضم عدة معايير في آن معاً كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى ذلك .ومن الملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية أكثر استخداما من المعايير الوصفية.

ثانيا– أهداف و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [4]

1– أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

2– خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة المتوسطة من الخصائص ما يؤهلها لتحقيق الأهداف سالفة الذكر، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- صغر الحجم و قلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية، و ينمكن أن تكون دولية في ضل العولمة و التفتح الاقتصادي العالمي.
- الضآلة النسبية لرأسمال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثين يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية.
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما و قلة التخصص و ضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة و مستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.
- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية.

- دقة الإنتاج و التخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة و الاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية و من خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.
- سرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

المحور الثاني: المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اولا: التطورات التاريخية للمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اكدت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في تقريرها الصادر في ديسمبر 2000 لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على انه " كان هناك الكثير من المطالب لايجاد نسخة خاصة عن المعايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة".[5]، واوصت بإدراج هذه الفكرة كعنصر هام في الاجندة الجديدة لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.

وتم طرح مسودة معيار للتعليق عليها وتقديم التوصيات بشانها حيث ان فكرة ايجاد معيار يتعلق بالمؤسسات الخاصة عام 2001 ، ولكن اول اجتماع للمجلس تم عقده في جويلية 2003، وبعد ذلك توالت الاجتماعات الى ان اخر اجتماع للمجلس كان في جويلية 2008. ولهذا قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتشكيل لجنة خرجت بمسودة لمعايير تقارير مالية دولية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وقد تمت تسمتها بالمؤسسات الخاصة Private Entities واصبح يسمى International Financial Reporting Standard For Private Entities ، ويشار اليها اختصارا (IFRS for PEs) حيث تهدف هذه المعايير الى مجموعة مبسطة من المبادئ المحاسبية التي تكون ملائمة لأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بحيث تكون مستندة الى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS). وفي شهر ابريل عام 2009 تقرر اعتماد اسم معيار الابلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة International Financial Reporting Standard For Small and Medium-sized Entities ويشار اليه اختصار IFRS For SMEs ومن اهداف المجلس ادخال تعديلات على اساس احتياجات المستخدمين، وازالة بدائل المعالجة المحاسبية، والغاء المواضيع التي لا علاقة بها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبسيط القياس، ولتمكين المستثمرين والمقرضين وغيرهم من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لمقارنة الاداء والوضع المالي للمؤسسات المشابهه. [6]

وفي جويلية 2009 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية باعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكله النهائي، وهو عبارة عن معيار تم اعداده بغرض الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى المتناهية الصغر (Micro Entities)، التي تمثل وفق تصريح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD اكثر من 95% من مجموع المؤسسات في العالم.[7]

يمثل هذا المعيار اساسا ومرجعا يحتوي على مختلف القواعد التي يلتزم بها هذا النوع من القطاع لتحسين نوعية تقاريره المالية خاصة في اقتصاديات الدول النامية وبالتحديد لما ينطبق في اسواقها. يمكن هذا المعيار بمعالجة الاحداث الاقتصادية وفقا لخصوصية هذا الجزء من القطاعات، مما يسمح له بتقليل حجم متطلبات المحاسبة باكثر من 90% مقارنة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة، لاسيما فيما يتعلق بالافصاح. [8]

وقد تم تبسيط هذه المعايير وذلك بعدة طرق:[9]

- تم حذف موضوعات لا صلة لها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- معايير الابلاغ المالي الدولية تسمح بخيارات السياسات المحاسبية كاملة، والمعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسمح بالخيارات الاسهل.
- كثير من مبادئ الاعتراف وقياس الاصول والخصوم والايرادات والمصروفات تم تبسيطها مقارنة بمعايير الابلاغ الدولي.
- اقل درجة مطلوبة من الكشف.
- كتابة المعايير بشكل واضح وبلغة سهلة.

لزيادة خفض عبء تقديم التقارير عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ادخلت تعديلات على المعايير الدولية كل مرة خلال ثلاث سنوات. لتكون مناسبة لجميع الكائنات باستثناء تلك التي يتم تداولها علنا في اسواق الاوراق المالية والمؤسسات المالية مثل المصارف وشركات التأمين.

المعايير هي نتيجة لعملية التطوير المكثفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع انحاء العالم. وزيادة على ذلك ارفقت المعايير بالتوجيهات التي تساعد على تنفيذها والتي تتكون من البيانات المالية وكيفية عرضها. والمعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوفرة يمكن لأي دولة الاعتماد عليها ما اذا كانت قد اعتمدت على معايير الابلاغ المالي الدولية بالكامل. الامر يرجع لكل دولة لتحديد الكيانات التي ينبغي لها استخدام هذا المعيار. ويمكن التحميل والتوجيه والمرافقة الموحدة للتوصل الى استنتاجات مباشرة من دون اخطاء من موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تدعم تنفيذ المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والمؤسسة تعمل أيضا مع وكالات التنمية الدولية لتوفير مدربين لورشات عمل اقليمية لتدريب المدربين في استخدام المواد التدريبية، ولا سيما داخل البلدان النامية والاقتصاديات الناشئة.[10]

ثانيا: مصادر معايير الابلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[11]

تتكون معايير الابلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 38 موضوع تغطي من خلاله مختلف العناوين المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وهي كمايلي:

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم (01): مصادر معايير الابلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجزء الوارد في معيار الابلاغ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المصدر
مقدمة	مقدمة معايير الابلاغ المالي
1- النطاق	-
2- المبادئ والمفاهيم	الاطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IAS 1
3- عرض القوائم المالية	IAS 1
4- الميزانية (قائمة المركز المالي)	IAS 1
5- قائمة الدخل	IAS 1
6- قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة الارباح المحتجزة	IAS 1
7- قائمة التدفقات المالية	IAS 7
8- ايضاحات القوائم المالية	IAS 1
9- القوائم المالية الموحدة والمنفصلة	IAS 27
10- السياسات المحاسبية، التقديرات والاخطاء	IAS 8
11- الادوات المالية الاساسية	IFRS 7 IAS 39 IAS 32
12- الادوات المالية الاضافية	IAS 39 IAS 32 IFRS 7
13- قوائم الجرد	IAS 2
14- الاستثمار في الشركات الحليفة	IAS 28
15- الاستثمار في المشاريع المشتركة	IAS 31
16- الممتلكات العقارية	IAS 40
17- الممتلكات، المصانع والمعدات	IAS 16
18- الاصول غير الملموسة	IAS 38
19- اندماج الاعمال	IFRS 3
20- عقود الايجار	IAS 17
21- المخصصات والالتزامات المحتملة	IAS 37
22- المطلوبات والحقوق	IAS 32 IAS 1
23- الايراد	IAS 18 IAS 11
24- المنح الحكومية	IAS 20
25- تكاليف الاقتراض	IAS 23
26- المدفوعات على اساس الاسهم	IAS 2
27- تدني في قيمة الموجودات	IAS 36 IAS 2

28- منافع الموظفين	IAS 19
29- ضرائب الدخل	IAS 12
30- ترجمة العملات الاجنبية	IAS 21
31- التقارير المالية في الاقتصاد مفرط التضخم	IAS 29
32- الاحداث بعد انتهاء تاريخ الفترة المالية	IFRS 10
33- التقارير الجزئية	IAS 8
34- الانشطة المتخصصة	IFRS 6 IFRS 4 IAS 41
35- التحول الى معيار الابلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	IFRS 1

المصدر: خالد ادريسي ومايو عبد الله، قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –مع تفصيل بعض المعايير التي تناسب البيئة الاقتصادية بالجزائر– الملتقى الوطني حول: واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة الوادي، يومي05-2013/05/06.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تشكيلها من معايير الإبلاغ المالي الدولية للأغراض العامة بشكل عام مع وجود بعض الاختلافات، حيث تم تبسيط بعض المتطلبات خاصة فيما يتعلق بالأدوات المالية.

ثالثا: الهدف من معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صممت معايير التقارير المالية الدولية كاملة لتلبية احتياجات المستثمرين في شركات اسهم والتي تعمل في اسواق راس المال، وهي تغطي مجموعة واسعة من القضايا، وتحتوي على كمية كبيرة من توجيهات التنفيذ وتشمل الكشف عن المعلومات المناسبة للشركات الكبيرة. إلا ان مستخدمي البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست لها نفس الاحتياجات، بل هي اكثر تركيز على تقييم التدفقات النقدية قصيرة الاجل، كما ان العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتقد ان معايير التقارير المالية الدولية كاملة تفرض عبئا عليها وهو العبء الذي نما بعد ان اصبحت معايير التقارير المالية الدولية اكثر تفصيلا واكثر البلدان قد بدأت في استخدامها. هكذا جاءت فكرة تطوير المعايير المقترحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على محاولة التوفيق بين تلبية احتياجات المستخدمين من جهة وتحقيق التوازن بين التكاليف والمنافع من جهة اخرى. وكان الهدف من هذا المشروع وضع معايير مصممة خصيصا لتلبية احتياجات المؤسسات التي لا تخضع للمساءلة العامة من التقارير المالية كما تهدف لنشر البيانات المالية للاغراض العامة للمستخدمين الخارجيين. ويستند هذا المعيار من معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير التقارير المالية الدولية الكاملة مع اجراء بعض التعديلات المناسبة بناء على احتياجات مستخدمي البيانات المالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبارات التكاليف والمنافع.[12]

المحور الثالث: امكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: [13]

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قاعدة اساسية ذات تأثير هام على تطور الاقتصاد الوطني، الشيء الذي جعلها تحتل الاولوية في وضع برامج التنمية الاقتصادية باعتبارها مصدر الابتكار وتنمية روح المبادرة، فضلا عن انها المعبر الحقيقي لتحقيق التنمية في ظل شدة المنافسة الدولية، وهي تمثل مصدرا اساسيا من الوظائف، وخلق روح المبادرة والابتكار وبالتالي حاسما

لتعزيز القدرة التنافسية والعمالة. حيث يمثل تعداد هذه المؤسسات 95% من اجمالي المؤسسات وتساهم بنسبة 17.08% من اجمالي مناصب العمل في الجزائر، لهذا يمثل دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد اهم اولويات الجزائر من اجل النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والترابط الاقتصادي وحتى الاجتماعي. منذ عقد من الزمن بدأت التطورات الايجابية لهذا القطاع تظهر لنتيجة تكاثف جهود الدولة الرامية لدعمه، اهمها انشاء المؤسسات الداعمة مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وغيرها.

ثانيا: تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد سبق للجزائر وان تبنت تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكلها الكامل FULL IFRS، وعممت تطبيقها على جميع المؤسسات على حد سواء، الامر الذي جعل النظام المحاسبي المالي يمثل عقبة، وبالطبع ليست الوحيدة، امام هذا التطور هذا النوع من المؤسسات وتأديتها للمهام المنوطة بها.[14]

ان رسم رؤية مستقبلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها الاقتصادي، لا يمكن ان يكتمل دون وجود انظمة محاسبية تراعي خصوصية ومتطلبات هذا النوع من المؤسسات، فالافتقار للشفافية والكشف عن المعلومات المالية يؤدي الى صعوبات في التسيير والحصول على التمويل ونقص المعرفة اللازمة لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، ومن ثم عدم القدرة على الاستمرار والمنافسة، إذ تكمن اهمية المحاسبة والحاجة اليها من خلال المعلومات المالية التي تقدمها لأصحاب المصلحة، فهي مصدر هام للقوة السياسية والاقتصادية وان الافراد الذين يمتلكون المعلومات يكونون اقدر من غيرهم على اتخاذ قراراتهم وتسيير مؤسساتهم. ان المعلومات المالية المصرح بها ليست الهدف ولا النهاية، بل معدة لأصحاب تزويد المصلحة بالمعلومات عن النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة من اجل تمكينهم من انهم يفهموا بشكل صحيح طبيعة نشاطها التجاري وما مدى جدواه، فضلا على معرفة الحالة الراهنة لعمليات المؤسسة ومن ثم العمل على تطويرها مستقبلا.

كما تلعب المعلومات المالية دورا اساسيا في تحريك وتنمية الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمارات في ظل النظم المختلفة، وتزداد هذه الاهمية عندما تنتهج الدولة فلسفة الاقتصاد الحر، حيث تعتبر هذه المعلومات احد العناصر الاساسية التي يرتكز عليها سوق المال. ويعتبر سوق المال هو القناة التي يمكن من خلالها تحويل مدخرات الافراد إلى الاستثمارات في مشروعات مختلفة تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

وتتوقف نوعية المعلومات المالية الى حد كبير على مدى متانة وتماسك القواعد والمبادئ المحاسبية التي يتم الاستناد اليها، في حين ان تطبيق القواعد والمبادئ المحاسبية متوقف على توافر طروف معينة قد تختلف من مؤسسة الى اخرى او من محيط الى اخر، لان تعداد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع الا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة في ظل الظروف التي تحيط بها، الامر الذي يلفت الانتباه ويعتبر نقطة بداية في التفكير المنطقي بضرورة وجود محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن تلك المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الكبيرة او على الاقل تختلف عنها الى حد ما لاختلاف الظروف المحيطة بهذه المؤسسات. ففي حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان مشاكل انعدام التناظر في المعلومة والمخاطر المعنوية تكون بحجم اكبر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ويفسر هذا بانعدام الشفافية المالية وهيكل الملكية وغيرها من خصوصيات تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها، وهذا ما يولد تردد من قبل المدينين فيما يتعلق بالقروض الطويلة الاجل وهذا مع وجود مخاطر عالية فيما يتعلق باحلال الاصول، فببساطة تعتبر فرضية وجوب قيام جميع المؤسسات بتطبيق نفس النظم المحاسبية (one size fits all) ربما قد تشكل عقبة رئيسية امام تأدية المهام الاساسية للمحاسبة.

وعلى هذا الاساس تمثل المبادرة الاخيرة التي قامت بها هيئة معايير المحاسبة الدولية المتمثلة في اعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة حقيقية للجزائر في تحقيق اهدافها المحاسبية ومن ثم الاقتصادية باقل تكلفة وفي اقصر وقت، خاصة وانها وجدت نفسها في حيرة بين رغباتها في تطبيق المعايير وبالتالي الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وعدم القدرة على الاستجابة لمتطلبات تطبيق التطبيق بسبب خصوصية اسواقها واقتصادها.

ثالثا: بعض مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مما لاشك فيه ان تطبيق الجزائر معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيحقق لها الكثير من المزايا والتي تساهم في تطوير الانظمة المحاسبية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها للتنمية الاقتصادية ومما يلي نذكر بعض من هذه المزايا:

- مساهمة هذه المعايير في زيادة جودة المحاسبة من خلال حوكمة الشفافية وتحسين المقارنة.
- معايير الابلاغ المالي المطبقة بشكل مستقر تساعد على المقارنة بين المعلومات المالية، لان الاختلافات المحاسبية يمكن ان تؤثر قرارات المستثمرين والمقرضين، وبالتالي فإن تسهيل اجراءات المقارنة بين الوحدات يمكن من جلب المستثمرين الاجانب.
- ان التزام لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يسهل عليها امكانية الحصول على التمويل اللازم من المصارف وخاصة المصارف المتعددة الجنسيات، حيث تعتمد هذه المصارف على القوائم المالية في اتخاذ قرار الاقراض وفي وضع الشروط وتحديد معدل سعر الفائدة .

الخاتمة:

من خلال عرضنا وتحليلنا للمحاور السابقة تبين مدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والجزائر كغيرها من الدول اهتمت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأولتها أهمية كبيرة للدور الفعال في تنمية الاقتصاد خاصة في خضم الازمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر حاليا. كما نشير لأهمية ومزايا تطبيق معايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي تسعى من خلال تبنيها من قبل الجزائر لتحسين وتطوير النظام المحاسبي والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما له من فائدة على الاقتصاد الوطني.

ولقد أسفرت هذه الدراسة على جملة من النتائج والتوصيات وهي كمايلي:

1. النتائج:

- ان ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة يعتبر خيار استراتيجي للجزائر للخروج من الازمة الاقتصادية الحالية.
- المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرها الأساسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي النسخة الكاملة.
- من المرجح أن تكون تكاليف تبني تطبيق المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أقل من تكاليف تبني معايير الإبلاغ المالي بشكلها الكامل.
- تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلى ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على مزايا كثيرة منها تسهيل الحصول على التمويل اللازم والذي يعد أحد المعوقات التي تواجه تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2. التوصيات:

– يجب على الدولة أن تولي اهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتهيئة بيئة ملائمة لتطبيق المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

– يجب أن تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورات تدريبية وورشات عمل لفائدة أصحاب ومسيري هذا النوع من المؤسسات تهدف لتحسيسهم بأهمية المعايير وتوعيتهم أكثر من الجانب المحاسبي والمالي.

– ضرورة قيام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار قاعدة محلية تختص بمعايير الابلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن تدرك الدور الذي تلعبه عملية التأهيل في مواجهة صعوبات البقاء أو تحديات النمو.

الهوامش:

1. شعباني إسماعيل،(2003), **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم** ،الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ،يومي 25-28 ماي 2003 ،جامعة فرحات عباس سطيف.
2. ايت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر – افاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس.**
3. سليمان ميساء حبيب ،(2009) ،**الآثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية**, مذكرة ماجستير في الاقتصاد, الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.
4. عبد الرزاق حميدي وعبد القادر عوينان،(2011) ،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة –مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية**، الملتقى الدولي، المسيلة، الجزائر.
5. مجلس معايير المحاسبة الدولية ،(2010)، **المعايير الدولية لإعداد التقارير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مجموعة طلال أبو غزالة، عمان، الأردن.
6. مرازقة صالح وبوهرين فتيحة، (2010)، **الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاجتماعية وعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.
7. هاني التابعي جزر وحنان احمد رويحة، (2014)، **آثر المعيار الدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المصرية (دراسة نظرية وتحليلية)**، المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة تحت عنوان: المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.
8. مهاوة آمال، (2010)، **امكانية تحسين النظام المحاسبي وفق المعيار الدولي للتقارير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لسنة 2010**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
9. خالد الادريسي ومايو عبد الله، (2013)، قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مع تفضيل لبعض المعايير التي تناسب البيئة الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي.
10. **مرجع سابق.**
11. **مرجع سابق .**
12. International Accounting Standard, IFRS For SMALL AND MEDIUM – SIZED ENTIRIES, 15/04/2010 http ://www.iasplus, com/standard/ifrsorsmes.htm.
13. عمر عزاوي وآمال مهاوة، (2012)، **المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرصة وتحدي للدول النامية**، مجلة الباحث، العدد 11، ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
14. **مرجع سابق.**